مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/31

دبلوماسية الحواف الهشة
العراق وموازنة المصالح المتعارضة في بيئة صراعية

د رياض مهدي الزبيدي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

دبلوماسية الحواف الهشة: العراق وموازنة المصالح المتعارضة في بيئة صراعية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية

د رياض مهدي الزبيدي / أستاذ السياسة الخارجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

يشهد العراق منذ عام 2003 تحولات عميقة في بنيته السياسية والأمنية والدبلوماسية، جعلت من سياسته الخارجية محكومة بتوازنات معقدة بين الداخل المنقسم والخارج المتصارع. ومع تشكّل الحكومات العراقية المتعاقبة، برزت الحاجة إلى تبني نمط دبلوماسي قادر على المناورة بين قوى متنافسة إقليمياً ودولياً، دون الانزلاق إلى محاور صلبة قد تهدد الاستقرار الوطني. وفي هذا السياق، يمكن توصيف السلوك الخارجي العراقي المعاصر ضمن مفهوم دبلوماسية الحواف الهشة، أي الدبلوماسية التي تتحرك ضمن هوامش ضيقة بين التهديدات والفرص، وتسعى إلى إدارة التناقضات بدلاً من حسمها.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحلل موقع العراق بوصفه دولة محورية يمكن أن تتحول من ساحة صراع إلى وسيط توازن، إذا ما نجحت حكومته في توظيف موقع الدولة الجيوسياسي ومواردها الاقتصادية ضمن استراتيجية وسياسة خارجية مرنة.

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل حول مدى قدرة الحكومة العراقية الجديدة على ممارسة هذا النوع من الدبلوماسية في ظل بيئة شرق أوسطية شديدة الاضطراب، تتداخل فيها المصالح الأمريكية والإيرانية والتركية والخليجية، إلى جانب تحديات داخلية تتمثل في الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات، وهيمنة الاقتصاد الريعي، وتعدد مراكز القوى المسلحة؟

وتسعى الدراسة إلى التحقق من فرضية مفادها: كلما تمكنت الحكومة العراقية الجديدة من معالجة التحديات الداخلية وتوحيد أولويات المصالح العليا للدولة، استطاعت ممارسة وتفعيل دبلوماسية الحواف الهشة في البيئة الإقليمية والدولية المتصارعة.

وسيتم تقسيم الورقة إلى المحاور الآتية:

أولاً: دبلوماسية الحواف الهشة

يُعد مفهوم الدبلوماسية أحد المفاهيم التي تطورت بتطور النشاط الإنساني، ولها تعاريف متعددة لكل مرحلة من مراحل تطورها ولكل نوع من أنواعها؛ إذ انتقلت من التعريف التقليدي الذي يرى أن الدبلوماسية هي: (استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول)، إلى من يعرفها بأنها: (علم تمثيل الدول وفن إجراء المفاوضات)، أو ما ذهب إليه الدكتور فاضل زكي محمد بأنها: (علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات). وكذلك تعريف صباح طلعت في كتاب الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول لوزارة الخارجية العراقية بأنها: (ذلك النشاط بالاتصال المباشر وغير المباشر في العلاقات الدولية الذي يهدف إلى حماية ورعاية مصالح الدولة بالوسائل السلمية عبر الحوار والمفاوضات لمنع وقوع الحرب أو الصدام المسلح).

وبعد التطور الكبير الحاصل بفعل التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والإنترنت، شهدت الدبلوماسية تطبيقات متنوعة جديدة انعكست على تسمياتها، مثل: الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية الرقمية، والدبلوماسية الاقتصادية، والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية البرلمانية، والدبلوماسية السرية... إلخ.

ويمكن الإشارة هنا إلى أحد التطبيقات الحديثة التي يمكن تسميتها بـ(دبلوماسية الحواف الهشة)، والتي تشير إلى قدرة الدول ذات السيادة المحدودة أو الهشة على إدارة علاقاتها الدولية عبر سياسات توازن بين قوى متنافسة، دون الانخراط الكامل مع طرف ضد طرف آخر. ويقترب هذا المفهوم من مفاهيم ومصطلحات سياسية أخرى مثل: (التوازن الناعم، والتحوط الاستراتيجي، والحياد المرن).

وفي الحالة العراقية، اعتمد العراق خلال الفترة الماضية مبدأ تحقيق التوازن في علاقاته الخارجية، في ظل سياق عالمي وإقليمي يتغير من حين لآخر، ولا سيما مع حالة الاستقطاب الدولي والإقليمي بعد الحرب الروسية ـ الأوكرانية، والحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران. وتزامن ذلك مع تراكمات سابقة مرّ بها العراق منذ التغيير عام 2003، مروراً بمحاولة كيان داعش الإرهابي السيطرة على أراضي الدولة عام 2014، مما جعل القيادات المتعاقبة في الحكومات العراقية تنتبه إلى المتغيرات المحيطة وتدركها. لذلك، اتبعت نهجاً متوازناً في علاقاتها الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الوطنية، ويعزز قدرتها على تقليل الضغوط الخارجية المتعارضة، ومنع تحول العراق

إلى ساحة مواجهة مباشرة، وتحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية من جميع الأطراف، فضلاً عن الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

ثانياً: أولويات السياسة الخارجية العراقية في حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي

وفقاً لطبيعة المنهاج الحكومي الذي تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب العراقي، فإن أولويات السياسة الخارجية تكمن في عدة إجراءات يحاول العراق العمل عليها:

1- إبعاد العراق عن محاور الصراع الإقليمي والدولي، كخطوة أساسية لحماية استقراره الداخلي، وتوفير بيئة آمنة للنمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التنمية المستدامة، واعتماد سياسة خارجية نشطة تقوم على إدارة العلاقات بشكل متوازن.

2- تعزيز العلاقات مع الدول المؤثرة دولياً، والسعي لبناء علاقة متميزة مع الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربي ودول الجوار الإقليمي، على أساس المصالح المشتركة، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والاستراتيجية التي وُقِّعت مع الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز العلاقات الثنائية مع تلك الدول ويصب في مصلحة العراق، من خلال تفعيل اللجان المشتركة ودعم مشاريع الربط الإقليمي في مجالات الطاقة والتجارة والنقل، ومنها طريق

التنمية، والعمل على إيجاد حلول سريعة لإنجاز هذا المشروع الحيوي.

3- اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً أو منطلقاً للاعتداء على الدول الأخرى، وعدم السماح للدول الأخرى بالاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية، وفقاً لما نص عليه الدستور.

4- تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يضمن المصالح المشتركة.

5- تعزيز مكانة الجواز العراقي بما ينسجم مع المكانة الاعتبارية للمواطن العراقي.

6- تعزيز مكانة العراق في المحافل الدولية والإقليمية.

7- حصر التواصل الدولي عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية.

ثالثاً: تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها على الأداء الدبلوماسي

يمكن القول إن أي سياسة خارجية فاعلة تحتاج إلى بيئة داخلية فاعلة وداعمة لأدواتها، وإذا ما أخذنا البيئة الداخلية العراقية، يمكن تحديد أهم ثلاث تحديات يمكن أن تعوق أي دبلوماسية عراقية فاعلة، وهي:

1- الانقسام السياسي البنيوي: تؤثر الانقسامات السياسية

البنيوية في العراق بشكل عميق ومباشر على سياسته الخارجية، حيث تحولها غالباً من سياسة استراتيجية موحدة إلى ردود أفعال تمليها التوازنات الداخلية الهشة ومصالح الكتل السياسية المتنافسة. وهذا الوضع يجعل العراق، في كثير من الأحيان، ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية بدلاً من أن يكون فاعلاً مستقلاً. وتتنوع هذه التحديات من تنافس الأحزاب السياسية فيما بينها، ويمكن الإشارة هنا إلى الإطار التنسيقي، على سبيل المثال، وما يشهده من خلافات وانشقاقات داخلية حول تموضع العراق بين الولايات المتحدة وإيران، إذ يُعد ذلك صورة مصغرة لما يعانيه العراق من انقسامات تعوق قدرته على تبني موقف موحد في سياساته الخارجية تجاه البلدين. ففي حين تسعى الحكومة العراقية إلى توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة وتحقيق توازن في هذه العلاقات، تعمل بعض الأطراف التي تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران، في المقابل، على حماية مصالحها الخاصة وعرقلة هذه الجهود، سواء بدوافع داخلية أم أيديولوجية. وكذلك يمكن الإشارة إلى العلاقة المضطربة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وتأثير هذه العلاقة في فاعلية السياسة الخارجية.[1]

2- الاقتصاد الريعي: يؤثر الاقتصاد الريعي في العراق، المعتمد بنسبة تتجاوز 90% على إيرادات النفط، بشكل كبير ومباشر على توجهات سياسته الخارجية، إذ حوّلها من سياسة قائمة على المصالح الاقتصادية المتنوعة إلى سياسة محاصصة دولية ورضا خارجي؛ إذ إن عوائد النفط المتقلبة جعلت العراق رهينة لأسعار

السوق العالمية، مما أضعف استقلالية قراره السياسي وجعله أكثر تأثراً بالدول الكبرى المستهلكة للنفط. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ونظراً لضعف القطاع الإنتاجي المحلي (الزراعة والصناعة)، أصبحت السياسة الخارجية موجهة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية، مما يكرس التبعية التجارية. كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الريعي عزز الفساد السياسي، مما جعل السياسة الخارجية تُستخدم، في كثير من الأحيان، لتثبيت أركان السلطة والنخب السياسية بدلاً من تحقيق التنمية الوطنية الشاملة. وهو ما كان يقود أحياناً إلى اضطرار العراق إلى موازنة علاقاته مع القوى الإقليمية المجاورة لضمان استقرار تصدير النفط، مما جعله عرضة للضغوط المباشرة؛ ذلك أن الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام يحد من تطوير أدوات دبلوماسية اقتصادية فاعلة وذكية لتعزيز تنويع الاقتصاد أو الاستثمار.[2]

3- تعدد مراكز القوى المسلحة: يؤدي تعدد مراكز القوى المسلحة في العراق إلى إضعاف السيادة الوطنية وازدواجية القرار السياسي، مما يحول البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، ويتسبب في تقويض مساعي الحكومة الاتحادية لتحقيق التوازن الدبلوماسي، اذ تسعى الحكومة العراقية للنأي بالبلاد عن صراعات المحاور وتحقيق الاستقرار الأمني والدبلوماسي، إلا أن تحركات فصائل المقاومة المستقلة تدخل العراق في مواجهات مباشرة أو بالوكالة، مما يفرز تناقضاً بين الموقف الرسمي والواقع الميداني. وأدى استهداف بعض

الفصائل لقواعد التحالف الدولي إلى توتير علاقات العراق الخارجية، لا سيما مع واشنطن التي تمارس ضغوطاً سياسية جدية للحد من نفوذ هذه الفصائل وتفكيكها.[3] ويؤدي استخدام الأراضي العراقية كمنطلق لتنفيذ هجمات ضد أهداف إقليمية بالعراق ان يصبح عرضة لضربات عسكرية مضادة، مما يبرز حالة العجز في حماية المجال الجوي العراقي والسيادة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل سعى بعض الأطراف المسلحة إلى دفع العراق للتموضع في تحالفات إقليمية محددة، مما يجعله ساحة متشابكة المصالح تتجاوز سلطة الدولة والمؤسسات الدبلوماسية.[4]

رابعاً: تحدي الصراعات الإقليمية والدولية

يمكن القول إن العراق يمثل نقطة توازن استراتيجي ومحوراً للتنافس في الشرق الأوسط، مستنداً إلى موقعه الجغرافي، وموارده الاقتصادية، وثقله الحضاري. ويسعى العراق إلى أداء دور الوسيط الإقليمي، محاولاً تحقيق توازن دقيق بين النفوذ الإيراني، والمصالح التركية، والدور العربي، وسط حضور فاعل للقوى الدولية.

ومنذ عام 2003، أصبح العراق ساحة للصراع بين الدول الكبرى الفاعلة في السياسة الدولية، وكذلك القوى الإقليمية، حتى وإن لم تتضح صورة الصراع بين القوى الدولية بشكل جلي، إلا أنها في الآونة

الأخيرة أصبحت حاضرة بشكل ملحوظ من خلال أدوات متعددة، أهمها الجانب الاقتصادي، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إلا أن الصراع الأهم يتمثل في الصراع غير المباشر بين إيران والولايات المتحدة؛ فبينما تمتلك إيران علاقات جيدة مع فصائل المقاومة وأطراف سياسية داخل العراق، تحاول الولايات المتحدة الحد من هذا النفوذ عبر دعم الحكومة الاتحادية وتأييد القوى المعارضة للتأثير الإيراني.

وبهذا الصدد، يذكر عالم السياسة Joseph Nye صاحب نظرية Soft Power أن: (الدول التي تقع في مناطق الصراع، مثل العراق، تواجه معضلة الاختيار بين الحلفاء، وغالباً ما تدفع ثمن هذا الصراع من استقرارها وسيادتها).[5]

خامساً: فرص وتحديات الحكومة العراقية الجديدة في أداء دبلوماسية الحواف الهشة

يمكن للحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي أن تعتمد في «دبلوماسية الحواف الهشة» على أدوات التوازن الحذر والمناورة في مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة وإيران، متخذةً من الهشاشة المؤسسية ورقة ضغط لتمرير مصالحها، وتتوزع تفاصيلها بين الفرص والكوابح كما يلي:

1- أدوات الحكومة في اعتماد الدبلوماسية الهشة:

التفاوض تحت مظلة الضعف المؤسسي: تستغل الحكومة حالة «ضعف الدولة» لإقناع الأطراف الدولية (مثل الولايات المتحدة الامريكية) بضرورة دعمها اقتصادياً وأمنياً لمنع انهيار العراق وتحوله إلى ساحة حرب مفتوحة.[6]

سياسة حصر السلاح والاستقرار المشروط: استراتيجية داخلية وخارجية تقوم على التعهد بحصر السلاح بيد الدولة، واستخدام هذه الورقة للموازنة بين مطالب واشنطن بحل وتفكيك فصائل المقاومة، ورغبة الأخيرة في بقاء الحكومة ضمن المحور.

الدبلوماسية الإقليمية المزدوجة: الإدارة عن طريق حافة التناقضات من خلال طرح بغداد كـ «وسيط إقليمي» بين الخصوم (مثل دول الخليج وإيران)، مما يمنحها دوراً محورياً يحميها من الاستقطاب الحاد.

تنويع الشراكات الاقتصادية: استخدام ملف النفط والعقود الاستثمارية مع قوى دولية (كالصين والدول الأوروبية) كورقة للموازنة والحد من النفوذ الأمريكي أو الإيراني في القرار العراقي.[7]

2- الفرص الداعمة لممارسة هذه الدبلوماسية

تحقيق التوازن ومنع الانفجار: نجحت هذه المقاربة حتى الآن في إبعاد العراق عن أتون الصراعات الإقليمية المباشرة (مثل التصعيد بين واشنطن وطهران).

الاعتراف الدولي والمحلي: الحصول على اعتراف ودعم من المجتمع الدولي للبرنامج الحكومي، ما يمنح الحكومة غطاءً شرعياً يمكنها من تنفيذ إصلاحات اقتصادية.

استقطاب الاستثمارات: نجاح الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل تحسن بيئة العمل للبعثات الدبلوماسية والشركات العالمية العائدة.[8]

3- الكوابح التي تعوق تنفيذ هذه الدبلوماسية:

الضغط الأمريكي المشروط: تربط واشنطن دعمها للحكومة بخطوات عملية وملموسة لتقليص نفوذ إيران وإبعاد وتفكيك الفصائل المسلحة، ما يضع الحكومة في مأزق دائم بين حلفائها الداخليين والضغوط الغربية.

الاستقطاب الأميركي-الإيراني: يمثل التجاذب بين واشنطن وطهران ضغطاً هائلاً على الحكومة، وأي محاولة للعب على حافة الهاوية قد تجعل الأراضي العراقية ساحة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية.

الانفلات الأمني والسياسي: السلاح المنفلت والفصائل خارج هيئة الحشد الشعبي تهدد هيبة الدولة وتعرقل مساعي جذب الشركات الأجنبية.

نظام المحاصصة والتوافقية: بنيت الحكومة الجديدة على نظام التوافق السياسي القديم؛ وهذا يفرض إجماعاً سياسياً مسبقاً يجعل من الصعب على أي رئيس وزراء اتخاذ قرارات دبلوماسية جذرية أو مغامرة بشكل منفرد

التعقيدات الاقتصادية والفساد: التحديات الاقتصادية والفساد المستشري تقوض قدرة الحكومة على بسط نفوذها واستخدام أدوات الدبلوماسية بقوة، وتجعلها دوماً حكومة معتمدة على التوافقات الهشة.[9]

سابعاً: الاحتمالات المستقبلية لدبلوماسية الحواف الهشة العراقية

بناءً على ما تم دراسته وتحليله من إمكانيات وتحديات وفرص لممارسة العراق في المستقبل القريب والمنظور لدبلوماسية الحواف الهشة بما يحقق المصالح العليا للدولة ضمن بيئة إقليمية ودولية صراعية، يمكن وضع ثلاث احتمالات مستقبلية وهي:

الاحتمال الأول: نجاح التوازن المرن لدبلوماسية الحواف الهشة: والذي من خلاله تتمكن الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد علي الزيدي من الحفاظ على علاقات متوازنة، ما يعزز الاستقرار ويحوّل العراق إلى وسيط إقليمي موثوق وفاعل.

الاحتمال الثاني: الانخراط ضمن محور معين: ويفترض هذا الاحتمال انحياز العراق الى أحد المحاور المتصارعة أما شرقاً باتجاه إيران والمحور،

أو غرباً باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج، وهو ما سيزيد من حالة الانقسام الداخلي وينذر بخطر كبير على الدولة والمجتمع.

الاحتمال الثالث: الفشل والتحول إلى ساحة صراع: ويفترض هذا الاحتمال تصاعد حدة الصراعات الإقليمية والتي بدورها سوف تنعكس على العراق بما يفقده القدرة على المناورة والموازنة بين مصالحه العليا والبيئة الصراعية القائمة وأطرافها الإقليمية والدولية.

الخاتمة

يمكن القول إن نجاح الحكومة العراقية الجديدة في إدارة «دبلوماسية الحواف الهشة» يظل رهناً بمدى قدرتها على تحويل نقاط الضعف والهشاشة الداخلية إلى أوراق مرونة وقوة استراتيجية في الفضاء الخارجي. فبينما يمتلك العراق مقومات جوهرية تتيح له لعب دور توازني ومحوري في المنطقة، فإنه يقف في الوقت ذاته أمام تحديات بنيوية عميقة تستوجب معالجة حاسمة.

وللانتقال بهذه الدبلوماسية من حيز النظرية إلى الفاعلية، تبرز حاجة ملحة لتبني مسار وطني شامل؛ يبدأ من تعزيز مؤسسات الدولة وحصر القرار الأمني بيد الحكومة لضمان الاستقرار الداخلي، مروراً بتنوّع الروافد الاقتصادية وخلق بدائل حقيقية لتصدير الطاقة لتقليل الارتهان للخارج. ويتكامل هذا المسار بالضرورة مع توسيع شبكة الشراكات الخارجية، وصياغة سياسة خارجية مستقلة تقدّم المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، بما يضمن استعادة العراق ثقله الإقليمي والدولي كعنصر استقرار ووسيط للحوار الثنائي والمتعدد.

هوامش الدراسة

1- مايك فلييت، تآكل صورة العراق كدولة مؤثرة: هل أصبحت الدبلوماسية العراقية رهينة المزاج السياسي للأحزاب المتناحرة، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 5 يناير 2026، على الرابط: https://:org.carnegieendowment/sada/ar-iraqs-foreign-policy-shape-gles-power-internal-how-divided-house-a/2025/12/strug

2- Iraq's Foreign Policy Between Domestic Fragmentation and the Search for National Sovereignty, An Analytical Review of Non-State Actors and Implications of Current Conflicts in the Middle East, Konrad-Adenauer-Stiftung, October, 2025, p47-48

3- كوران عزيز الكاكايي، إشكالية تعدد مراكز القوة في العراق واثرها على السيادة الوطنية، وكالة الحدث العراقية، 26/12/2025 على الرابط: https://:com.nabdapp/t/165756947

4 - دلير علاء الدين، دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة الخارجية، دراسة منشورة على موقع MERI، بتاريخ 30 /11/2025 على الرابط:
https://www.k-meri.org/publication/%D9%88%D8%B1%D8%AF%-D8%A7%D9%84%D%

5- مصطفى السراي، العراق ومعضلة اختيار الحليف: تحليل استراتيجي في ظل التوازنات الإقليمية والدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025، ص6.

6 - يونس الدباغ، صناعة الدولة الهشة.. العراق واللاعبون الدوليون، مركز الجزيرة للدراسات، 19/5/2024، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D%.

7 - مرفت زكريا، وساطات العراق الدبلوماسية.. قوية في الرمزية ضعيفة الجوهر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 9/10/2022، على الرابط: https://www.acrseg.org/43052

8 - موقع كردستان 24، عودة الشركات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية اختبار امني يواجه الحكومة العراقية الجديدة، 5/5/2026، على الرابط: https://www.kurdistan24.net/ar/story/912241/%D8%B9%D%.

9 - كردستان 24، العراق على صفيح ساخن.. حكومة جديدة، أزمات قديمة، واقتصاد على المحك، بتاريخ 5/5/2026، على الرابط:
https://www.kurdistan24.net/ar/story/912192

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org